Issue 6103 Monday 30/7/2018
الزمان – السنة الحادية والعشرون العدد 6103 الاثنين 16 من ذي القعدة 1439 هـ 30 من تموز (يوليو) 2018م
Azzaman Arabic Daily Newspaper Vol/21. UK

ندوة أعمدة الأمة الأربعة

عبد الحسين شعبان
بيروت

وفّر منتدى الفكر العربي، الذي هو صرح فكري وحضاري تأسس منذ ما يزيد عن ثلاثة عقود ونصف من الزمان ، فضاءً لمثل هذا الحوار، فقد كان هناك حوار عربي- كردي قبل نحو 4 أشهر، وقبل ذلك التأم حوار عربي – تركي وآخر عربي- فارسي.

واليوم فإن هذه الندوة التي تضمّ نخبة متميّزة وكوكبة من المثقفين والأكاديميين والفاعلين المدنيين والممارسين السياسيين، يمكن أن تدير حواراً جامعاً ومتنوّعاً فيما يتعلّق بعلاقات الأمم الأربعة بما يعزّز فرص التفاهم والتعاون فيما بينها من جهة، ويقوّي من لحمة المشترك الإنساني من جهة أخرى .

وأعتقد أن الأساس الذي ينبغي أن يقوم عليه هذا الحوار، هو المكاشفة والشفافية فيما يريده كل طرف من الأطراف الأخرى، كما لا يُفترض فيه أن يستغرق في الماضي وملابساته وعقده، بل يتطلّع إلى المستقبل لتعزيز أواصر الصداقة والتضامن كجزء من التاريخ الجديد لعلاقات متكافئة ومتساوية وعادلة.

امتلاك الحقيقة

وبهذا المعنى فهو حوار لا يستهدف المغالبة أو ادعاء امتلاك الحقيقة والأفضلية، وإنما هدفه بكل تواضع البحث فيما يمكن أن يقدّمه من معالجات لتقريب وجهات النظر وتذليل المصاعب والعقبات التي تعترض العلاقات التاريخية المركّبة بكل ما لها وما عليها، وأفترض أن كلاً من جانبه يهدف لتعظيم الجوامع وتقليص الفوارق، سواءً من موقعه في إطار النخب الثقافية والمدنية أم بالتواصل مع أصحاب القرار في بلده، وتلك واحدة من الرسائل الفكرية الأساسية للمنتدى.

والأهم من ذلك إعلان كل منّا، ونحن لا نمثّل سوى أنفسنا، عن تمسّكه وعدم خرقه للقيم الإنسانية المشتركة أولاً وقبل كل شيء، وهي قيم الحرية والسلام والتسامح والمساواة والعدالة والشراكة والمشاركة والإقرار على المستوى الفردي والجماعي، وكل من موقعه أيضاً على وضع تلك القيم والمبادئ موضع التنفيذ في علاقاته مع مثقفي الأمم الأخرى.

وبتقديري إن أمم الإقليم ودوله ستتمكّن من مواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية بصورة أكفأ وأسلوب أجدر فيما لو كانت متعاونة بين بعضها البعض وموحّدة الأهداف، بما فيها من تنمية بكل جوانبها، سياسياً واقتصاديا واجتماعياً وصحياً وبيئياً ومائياً وخدماتياً وغيرها، وبالطبع فذلك يتطلب أولاً وقبل كل شيء وقف الحروب فيما بينها سواء المباشرة أم بالواسطة، واعتماد الحوار والحلول السلمية وسيلة لوضع حدّ للصراعات القائمة.

وإذا كانت الحروبُ تبنى في العقول، فإن حصون السلام تبنى في العقول أيضاً، حسب دستور اليونسكو.

ويتطلّب الحوار احترام الخصوصيات والهويّات الفرعية وحقوقها ومستقبلها القائم على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، إضافة إلى حقها في تقرير مصيرها وفقاً لرغباتها الخاصة ومصالح أممها مع مراعاة مصالح الإقليم وأهدافه المشتركة.

فالصراع الذي يتّخذ شكلاً طائفياً في منطقتنا بين الشيعة والسنّة أو بين الأمم تبعاً لبعض المصالح الضيقة، هو في حقيقته وفي جوانب منه صراع بين قيم بعضها ينتمي إلى الماضي والتي تمثل التعصّب والتطرّف والعنف والإرهاب والاستعلاء، وبين قيم تنتمي إلى الحاضر والمستقبل تتعلّق بالتسامح والتعايش والتواصل والسلام وحقوق الإنسان، وهو صراع جيوسياسي حتى وإن اتخذ طابعاً دينياً أحياناً باستهداف المسيحيين وطابعاً قومياً باستهداف المجموعات الثقافية، سواء أكان على المستوى الداخلي في كل بلد أم على امتداد الإقليم. ولعلّ مثل هذا الحوار هو حوار ثقافي متميّز، ويأتي تتويجاً لحوار ونقاش وجدل بين نخب مختلفة ومتنوعة ومن مشارب شتى فكرية وسياسية ومرجعيات دينية وإثنية، وقد سبق أن التأم تمهيداً لذلك في ملتقى تونس مثلما شهدت بيروت إعلاناً عن قيام منتدى للتكامل الإقليمي، وهذا يعني ارتفاع رصيد الفكرة حيث توفّرت قناعات مشتركة وواسعة من لدن العديد من النخب في أمم الإقليم التي تلمست بصورة عملية أنه لا سبيل لحلّ المشكلات العالقة إلّا باعتماد طريق الحوار الذي لم يعدّ مجرد نزوة فكرية، بقدر ما هو حاجة ضرورية وملحّة.وأعتقد أنه لا مناص من الحوار كوسيلة فعّالة للتفاهم والتعاون بين الأمم والبلدان، وسيكون نقيضه أما استمرار الحال على ما هو عليه من تنافر وتباعد وانغلاق وتشظي وتشتت وانقسام، أو حتى تفاقم الأوضاع وازديادها سوءاً، بما يعطّل التنمية أو يضع عراقيل أمامها، فضلاً عن تعقيد أوضاع الإقليم وعلاقاته ككل، وسيعطي للقوى الخارجية مبرّراً لاستثمار الخلافات لإخضاع دول وشعوب المنطقة للهيمنة والاستتباع.

تقارب وتعاون

وإذا كان العالم يتجه أمماً وشعوباً نحو التقارب والتعاون والتكامل، فإن شعوب الإقليم وأممه ما زالت تعيش حالة من عدم الثقة والنزاع والاحتراب في حين يفترض فيها التلاقي والتراضي والتشارك، لما يجمعها من تاريخ مشترك وديانة وقيم مشتركة وعلاقات اجتماعية متداخلة وإمكانية تكامل اقتصادي وغيرها.

ولعل هذا الأمر سبب آخر لراهنية الحوار وضرورته ونأمل أن يكون حواراً معرفياً مفتوحاً بما يعزز القيم الكونية- الإنسانية التي تجمع بين مثقفي الأمم الأربعة على أساس المساواة والشراكة والتكافؤ والاعتراف المتبادل وبما يعزّز أواصر التعاون.

الحوار بهذا المعنى يصبح " فرض عين وليس فرض كفاية"، خصوصاً حين تواجه دول الإقليم ظواهر التعصّب والتطرّف والطائفية والعنصرية والإلغاء والتهميش، فضلاً عن العنف والإرهاب، بل وتهديد الدول الوطنية، وأعتقد أن نموذج داعش ينبغي أن يظل ماثلاً نصب العين.

> إن أمم الإقليم ودوله ستتمكّن من مواجهة التحدّيات الداخلية والخارجية بصورة أكفأ وأسلوب أجدر فيما لو كانت متعاونة بين بعضها البعض وموحّدة الأهداف، بما فيها من تنمية بكل جوانبها، سياسياً واقتصاديا واجتماعياً وصحياً وبيئياً ومائياً وخدماتياً وغيرها

□ كلمة ألقيت في مؤتمر الاعمدة الاربعة الذي اقيم في عمان 2018/7/22

لا يخدعوكم بالوعود الكاذبة

سامي الزبيدي
عمان

التظاهرات التي انطلقت شرارتها من البصرة ثغر العراق الباسم الذي حوله الفاسدون والسراق من السياسيين والمسؤولين الى ثغر العراق الحزين الباكي وانتقلت الى باقي محافظات الجنوب والفرات الأوسط لم تكن الأولى فمنذ أكثر من عشرة أعوام أي منذ حكومة المالكي الأولى والتظاهرات المطالبة بالحقوق وبالخدمات الأساسية وإصلاح العملية السياسية ومحاربة الفساد ومحاسبة الفاسدين والحد من البطالة والمحسوبية في التعيينات لن تتوقف إلا بعد وعود من الحكومة للمتظاهرين وللأسف كانت كاذبة بتنفيذ مطالبهم وأنها شكلت لجان لتنفيذ هذه المطالب وما ان تنتهي التظاهرات التي تحول اغلبها الى اعتصامات حتى تتنصل الحكومة عن وعودها ولا تنفذ أي مطلب من مطالب المتظاهرين والمعتصمين وتذهب دماء الشهداء والجرحى من المتظاهرين والمعتصمين الذين يسقطون بنيران القوات الأمنية وتذهب جهودهم أدراج الرياح لذا نقول لأبناء شعبنا في المحافظات التي خرجت بها التظاهرات مطالبة نفس مطالب تظاهرات السنين السابقة وهي الكهرباء والماء الصالح للشرب والحد من البطالة ومحاسبة سراق المال العام والفاسدين والمفسدين هل تم تحقيق أي مطالب من هذه المطالب ؟ طبعا كلا ,إذن فلا توقفوا تظاهراتكم هذه المرة بمجرد إطلاق الوعود من المسؤولين في الحكومات المحلية وفي الحكومة الاتحادية ولا يصيبنكم الخدر بتشكيل اللجان وعقد الاجتماعات فلا توقفوا تظاهراتكم إلا بعد تنفيذ مطالبكم وتلمسوا تنفيذ المطالب لمس اليد وعلى ارض الواقع وكما يقول المثل الشعبي (لا تكول سمسم إلا تلهم) فإذا لم تتحقق المطالب بوصول الماء الصالح للشرب خصوصا لأهلنا في البصرة وانتظام التيار الكهربائي ودوام الشباب العاطلين عن العمل في الدوائر ومحاسبة الفاسدين واللصوص الذين سرقوا أموال الشعب وثروات الوطن وإلقائهم خلف القضبان لا توقفوا تظاهراتكم بل زيدوا من زخمها كي لا تُستغفلوا مرة أخرى كما استُغفلتم في السنين الماضية ,فمن غير المعقول ان يبقى العراقيون يتحملون حر الصيف القاتل خمسة عشر عاما وبدون كهرباء بعد ان سرق اللصوص الأموال المخصصة لقطاع الكهرباء وحولوها الى حساباتهم المصرفية وهي أكثر من خمسين مليار دولار ,وها هي مصر التي لاتصدر أربعة ملايين برميل نفط يومياً كما يصدر العراق إيراداتها تعادل ميزانية دول عربية وآسيوية وافريقية افتتح رئيسها السيسي قبل أيام ثلاث محطات كهربائية كبرى طاقة الواحدة منها أكثر من ألف ميكا واط وكلفة الواحدة منها مليار دولار نفذتها شركة سيمنس الألمانية والعراق بدلا من ان يبني محطات الكهرباء ينفق سنويا مئات الملايين من الدولارات لشراء الكهرباء من إيران ومئات أخرى لشراء وقود من إيران لمحطاته الكهربائية هل يعقل هذا فبدلا من ان نبني مصافي نستورد الكاز والبنزين وبدلا من ان نبني محطات كهرباء نستورد الكهرباء من إيران إلا يوجد رجل رشيد في هذه الطغمة السياسية الجاثمة على صدور العراقيين يقول بدلا من ان نستورد الكهرباء نبني محطات وخلال عام واحد بإمكان العراق بناء عشرات المحطات وهناك شركات هندية وكورية لديها الاستعداد لبناء محاطات وليس محطة واحدة خلال عام واحد ان لم أقل أقل من عام وتنتهي أزمة الكهرباء أم ان العملية مقصودة لتستفيد منها الأحزاب المتنفذة والسياسيين والمسؤولين الفاسدين وإحدى دول الجوار ,ثم لماذا لم يتم انجاز مشروع ماء الفاو الذي خصصت له حكومة المالكي عشرات المليارات من الدولارات ولم ينفذ الى يومنا هذا ومن سرق أمواله ؟ ان خدمات الماء والكهرباء من أبسط الخدمات التي تقدمها حتى الدول الأفريقية الفقيرة لمواطنيها وشعب المليارات والنفط محروم منها .

خدمات الرعاية

ان شعبنا يتطلع الى خدمات الرعاية الاجتماعية التي لا تبقي فقير في العراق ولا تبقي مواطن بدون راتب ويتطلع الى البناء والأعمار وتوفير السكن اللائق والمجاني للفقراء والى الخدمات الصحية المتطورة والمجانية والى تطوير التعليم بكل مستوياتها والى الخدمات البلدية الجيدة والى باقي الخدمات الاجتماعية و العلمية والثقافية وحتى الترفيهية أسوة بدول الجوار النفطية التي لا تصدر نصف ما يصدره العراق لكنها تفوقنا في كل الخدمات وفي مستوى المعيشة بل وفي كل شئ ,فإلى متى تسرق أموال العراق والى متى تنهب ثروات العراق من مجموعة أحزاب وكتل طائفية ومن يسمون أنفسهم سياسيين ويجوع العراقيين ويحرمون من ابسط الخدمات ومن الحياة الحرة الكريمة بالاستغلال الأمثل لأموال الوطن وثرواته ؟ سؤال يتوجه به العراقيون الى الأحزاب التي هيمنت على البلد منذ خمسة عشر عاما ولم تقدم إلا الخراب والدمار ؟ ألا يكفيكم سرقات ونهب ؟ ومتى تشبعوا ؟ومتى تلتفتون الى شعبكم الذي أوصلكم الى السلطة والحكم ؟ فيا أبناء شعبنا لا تتوقفوا عن التظاهرات السلمية إلا بعد تحقيق مطالبكم المشروعة وهي حقوقكم وليست منة من أحد وحافظوا على أموال الدولة وممتلكاتها لأنها ملك الشعب ولا تسمحوا للمندسين وأذناب الأحزاب المتسلطة من الدخول بين المتظاهرين والإساءة الى تظاهراتكم وحرفها عن أهدافها لأنهم يريدون تشويه تظاهراتكم وإفشالها لأنها تقض مضاجعهم وترعبهم وتشعرهم بدنو أجلهم ولا تركنوا للوعود الكاذبة كما حدث في تظاهرات السنين السابقة .

من أجل أوربا قوية تواجه الغريم

لويس إقليمس
بغداد

تمرّ العلاقات الأوربية الأمريكية في هذه المرحلة من الزمن الصعب بهزّات عميقة وأزمة حادة أدّت إلى ردود أفعال كبيرة من الجانبين. ففي الوقت الذي عدّ فيه الرئيس الأمريكي ترامب مؤخرًا كلاً من روسيا والصين وأوربا أعداءً لبلاده، توجه الأوربيون شطر الصين واليابان للبحث عن شراكات تجارية واقتصادية متزنة في مواجهة تسلّط الإدارة الأميركية التي تنوي اللعب بموازين التجارة العالمية للمنظمة الدولية التي ستنهار لا محال في حال إصرار القرار الأميركي باللعب بالنار. وهذا التوجه الجديد الملفت للنظر من جانب دول الاتحاد الأوربي لن يكون قابلاً للتطبيق إلاّ عبر توافقات صلدة وقرارات قوية للوقوف بوجه الطاغوت الأمريكي، ما يستدعي مزيدًا من وحدة الكلمة والفعل واستراتيجية شاملة في تطبيق السياسة الأمنية والخارجية لدول الاتحاد موحدة.

لقد حققت دول الاتحاد الأوربي منذ تكوينه في عام 1992م بموجب معاهدة ماستريخت في هولاند مزيدًا من الرفاهة والأمن والتنمية والتقدّم لمواطنيها وغيرهم من القادمين إليها، إلى جانب تطبيقها لحرية الفرد في مفهومها الشامل والجوهري للديمقراطية التي تعطي للكائن البشري قيمته وتكفل له حقوقه من دون تمييز في اللون والعرق والدين. ولعلّ السبب الأساس في هذا النجاح يكمن في منهجيتها الموحدة واستراتيجيتها الإنسانية ورؤيتها الشاملة للوقائع والأحداث، هذا إضافة إلى قبول إيوائها الملايين من طالبي اللجوء من كلٍّ من آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية وما سواها، من الذين ضاقت بهم بلدانُهم ذرعًا ولم تستوعب حكوماتُهم الفاسدة والموغلة في الدكتاتوريات وجودَهم على أراضيها. كما أصبحت أوربا قبلة طلاب العلم والمثقفين وأصحاب المهارات، بسبب إيمانها بحق الإنسان في العيش في المكان الذي يرتاح فيه ويجد فيه المأوى والمأكل والحرية في تنقله وحركته وفكره.

منطقة متذبذبة

بموجب الأحداث، يبقى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطقتين الأكثر تذبذبًا في استقرار مواطنيهما والأكثر نشاطًا في التوجه الفكري نحو التشدّد والعنف والإرهاب والأكثر تخلفًا في الركب العالمي. وهما ما يزالان يشكلان تحديًات كبيرة وجدالات كثيرة وتباين في طريقة تعاطي بعض دول الاتحاد الأوربي مع موجات الهجرة المكثفة التي لم تنقطع لغاية الساعة من أراضيهما الآيلة إلى التصحّر ليس في الأرض فحسب بل في الفكر والعلم والتنمية والتقدم واحترام البشر. من هنا، جاءت بعض التقاطعات في مسألة التعاطي مع هذه المشكلة التي تحولت إلى أزمة بين دول الاتحاد في فترات متلاحقة منذ بدء تلك الموجات غير الطبيعية من الهاربين إلى المجهول والعالقين بقشّة في مواجهة موجات البحر بكلّ عتوّه، أملاً بالوصول إلى برّ الأمان على أرض تعيد لهم الحياة من جديد وتمنحهم شكل الآدمية التي فقدوها في بلدانهم.

لقد دفعت أوربا شيئًا من فاتورة هذه الاستراتيجية في التعاطي مع مسألة الهجرة القانونية وغير القانونية على السواء، عندما انقلب بعضٌ من هؤلاء الأوباش المغالين في التشدّد الأعمى والتطرّف التافه على مَن آواهم وجعلهم في عداد البشر عندما تركوا أوطانهم وأرض آبائهم وأجدادهم طمعًا بشيء من الراحة والرفاهة والاحترام لآدميتهم التي فقدوها في بلدانهم الأصلية. ومع ذلك، جاءت قرارات السلطات السياسية والأمنية للاتحاد لتضغط على صانعي القرار بالتروّي والحكمة في معالجة أوضاع شاذة هنا وهناك. وقد تناسقت هذه الرؤية مع توفير الفرص الملائمة لخلق أجيال منفتحة تؤمن بالحقوق العامة وتكفل هذه الحقوق من دون تمييز، وذلك ضمن إطار عام يوفر شيئًا كثيرًا من التضامن والشراكة بين أبناء البلاد الأصليين والقادمين الجدد الذي شعروا بحياة مختلفة قابلة للانسجام والاندماج في المجتمع الجديد المختلف تمامًا عن مجتمعاتهم المتخلفة، إلاّ من فئات قليلة كانت لها أجنداتُها الخبيثة في العمل على فرط عقد دول الاتحاد وغزوه بحسب تصريحات وتعليقات صدرت على ألسنة هؤلاء ومَن يروّج لهم ويدفع ويدعم. لكنّ الكثرة الكثيرة استجابت للأوضاع الجديدة وانسجمت مع المجتمعات الجديدة حينما رأوا الاختلاف في التعامل اليومي وعاشوا الحركة الديناميكية والتقدم التكنلوجي والرفاهة والجدّية في البشر الأوربي وفي مجمل حياتهم اليومية.

مثل هذه السياسيات وغيرها كانت هي الأساس في التناغم بين المنافع والقيم الأصيلة التي سارت عليها أوربا مجتمعة في برامجها العامة وتوجهاتها نحو العالم الآخر. إذ حظيت مواضيع هامة كالأمن والاقتصاد والسلام والديمقراطية والرفاهة الاجتماعية بشيء كبير من الاهتمام والرهانات السياسية التي بسببها تغيرت حكومات وتراجعت أحزاب وسقطت شخصيات من الحسابات الوطنية بسبب انعكاسات تلك السياسات على الوضعين الداخلي والخارجي على السواء. وهذا ما جعل مسألة الحفاظ على الأمن الوطني الداخلي على كفّ عفريت في حقب متداخلة من التشنّج السياسي والرؤية الضبابية للوقائع والأحداث بسبب تداخل المعطيات والأجندات ومراكز القوى على السواء إضافة للتأثيرات الخارجية. بل تجاوزت هذه المسألة حدود الأمن الداخلي لبعض البلدان في أوربا إلى مناطق الصراع السياسي والاقتصادي والتجاري في العالم. فمسألة الأمن القومي لأي بلد مرتبط في الكثير من خطوطه وخيوطه مع الأمن الخارجي، ليس لدول الاتحاد مجتمعة فحسب، بل مع شركاء أقوياء لهذا الاتحاد في بلدان أخرى مثل أمريكا وروسيا والصين واليابان وكندا والهند بصورة خاصة. فالتنافس بين هؤلاء العمالقة اقتصاديًا وتكنلوجيًا يتطلب الكثير من الجهود من أجل الحفاظ على السلام العالمي واستقراره اللذين يعنيان بالتالي استقرارًا لهذا البلد وهذه المنطقة وسكانها وتنمية مستدامة في المشاريع والخطط التي تعني بالتالي النجاح والتقدم.

لذا تبدو محاولة أوربا اليوم في الخروج عن عصمة الإدارة الأمريكية التي كانت لغاية الساعة من الحلفاء الاستراتيجيين لها، تعني طلاقًا بين حليفين، لو حصل فعلاً ستكون له عواقب غير آمنة لكلا الطرفين. فهذا يعني أولاً خروجًا عن الطاعة الأمريكية التقليدية وثانيًا يتطلب البحث عن شركاء استراتيجيين جدد وفق مقاسات جديدة ومعايير قد تختلف عن الاتفاقات مع العمّ "سام". فأوربا القارة العجوز، ما تزال تمسك بناصية التقدم اقتصاديًا وسياسيًا وعلميًا وتجاريًا من حيث التعامل مع مختلف منتجاتها المرغوبة في دول العالم بالرغم من فارق الأسعار بين منتجاتها وما تطرحه دول متقدمة أخرى مثل الصين والهند وروسيا واليابان والكوريتين ودول شرق أوسطية حازت على بعض التقدم.

حليف اوربي

أمّا الحدث الأهمّ الذي بسببه وقع الشرخ بين الحليف الأوربي ونظيره الأمريكي، فلعلّه خروج أمريكا عن الاتفاق النووي مع إيران وطلبها من حلفائها الدوليين الالتزام بقواعد اللعبة وتطبيق نصوص الحظر مهما كانت عواقبه على حلفائها. فقد فشلت مساعي الاتحاد لاستثناء شركات كبرى أوربية لها مصالح استراتيجية من الحظر المفروض على هذه الدولة التي تُتّهم بتعريض أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط والعالم للخطر عبر دعمها للميليشيات والأحزاب المرتبطة في فلكها التشيّعي الواسع في المنطقة، ما يستوجب حجب كلّ مساعدة وتعاون وتبادل بسبب سياساتها التعسفية. كما أن رغبة الإدارة الأمريكية، المتمثلة بقرار الرئيس ترامب بفرض رسوم كمركية على منتجات أساسية مثل الحديد الصلب والألمنيوم بصورة خاصة، قد استحثت دول صناعية أخرى منافسة لاتخاذ إجراءات مماثلة، ما سينجم عنه اختلال في قانون التجارة العالمية الذي تتبناه منظمة التجارة العالمية وتسعى للإبقاء على توازنه بهدف دعم استقرار الإنتاج والدول المصنّعة بموجب قانون التجارة الحرّة المعمول به منذ حين.

إن الموقف الجديد المتأزم بين الحليفين التقليديين، أوربا وأمريكا، لا يمكن أن يُكتب له النجاح بغير وحدة هذه القارة مجتمعة، في عالم معقد يئنّ تحت وطأة المنافسة الشديدة في التجارة والاقتصاد وفي عرض الإنتاج الذي أصبح يُصنَّع في بلدان تقلّ تكلفتها عن نظيره من المنتوج الوطني في داخل نفس البلد. وهذا من التحديات الجديدة التي يتسع نطاقُها يومًا بعد آخر. فالتعقيدات العالمية حيث التشتت الواضح في مركز الجاذبية في القدرات، تقتضي مثل هذه الوحدة في الموقف ضمانًا لوحدة الصف وحفاظًا على الموارد. وعندما تكون أوربا في اصطفاف جبهة موحدة، تستطيع فرض إرادتها وسياستها في سلّم الاقتصاد العالمي ليس حفاظًا على مصالح مواطنيها وشركاتها المنتجة فحسب، بل تعزيزًا لمنطقة اليورو من التباطؤ في الإنتاج وفي الاقتصاد المتهالك أصلاً بسبب متطلبات الهجرة المتواصلة التي تعني فرض ضرائب أكثر على الإنتاج والماكنة الصناعية، علاوة على وفرة المعروض من البضائع وتنوع درجات تصنيعها واختلاف التكاليف من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى، ما يشكل تحديًا مضافًا للقارة ولصناعتها.

وستبقى أوربا تحظى بفرص أكثر من غيرها في حالة بقاء اتحادها متماسكًا في مواجهة ما يعتري السياسة النقدية العالمية وسبل الإنتاج والتصنيع والتسويق من مشاكل ومنغصات لا تنتهي، طالما بقيت أميركا تتمادى في فرض سطوتها للبقاء شرطيًا دائميًا لمراقبة أدوات الإنتاج والصناعة والنقد.

قصارى الكلام، بقاء أوربا موحدة يعني من جملة ما يعنيه مواجهة الغريم الأمريكي، الحوت الأكبر عالميًا، وإلزامه باحترام خياراتها ولو في أدنى قوانينه. كما أنها تتمتع برهانات أخرى موازية مع كبار الصناعة العالميين. فموقفها الموحد مثلاً من خروج بريطانيا من الاتحاد ومن فرض ما يستلزم هذا الخروج من شروط قاسية على أصحاب مشروع "بريكست"، يعني اتسامها بقوة الفعل وفرض الشروط التي تمليه عليها قوانين الاتحاد. كما أنّ رفضها لمشروع طريق الحرير الذي ينوي تحقيقه العملاق الاقتصادي المغمور، أي الصين بهدف الاستفادة من التعاريف الكمركية لصالح تجارته، يعني أيضًا فرض عزيمتها كقارة موحدة تتمتع بكلمة عالمية في ميزان التجارة العالمي. أمّا تقرّبها من عملاق الصناعة والتكنلوجيا الياباني، فهذا دليل آخر على حسن خياراتها وبحثها عن أهمّ الركائز التي تعزّز صناعتها وتجارتها مجتمعة مع العالم.

اهداف البحث

هكذا هي السياسة الصحيحة. وهي لم تكن يومًا خارجة عن أهداف البحث عن المصالح الوطنية والقومية للبلدان بما ينسجم عقلانيًا مع مصالح الغير من دون أن تقوى هذه الأخيرة على الأولى.

فالدفاع عن مصالح أوربا والعمل على تحقيق المزيد منها لصالح بلدان الاتحاد وسكانه يعني في النهاية دفاعها عن حقوقها مجتمعة بوجه أية تحديات خارجية، اقتصادية كانت أم أمنية أم بيئية أو غيرها. فهذه من الأشياء التي تحفظ نظامها الديمقراطي أيضًا وتتكفل بإدامة احترامها للمواثيق الدولية وبحرصها على بقاء حرية الفرد والرأي والتعبير مكفولة ومصونة من دون تهريش ولا تقاطع ولا انتهاك.

> يبقى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطقتين الأكثر تذبذبًا في استقرار مواطنيهما والأكثر نشاطًا في التوجه الفكري نحو التشدّد والعنف والإرهاب والأكثر تخلفًا في الركب العالمي. وهما ما يزالان يشكلان تحديًات كبيرة وجدالات كثيرة وتباين في طريقة تعاطي بعض دول الاتحاد الأوربي مع موجات الهجرة المكثفة التي لم تنقطع لغاية الساعة من أراضيهما الآيلة إلى التصحّر ليس في الأرض فحسب بل في الفكر والعلم والتنمية والتقدم واحترام البشر.